الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.23

Distr.: General

9 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٣

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكولسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)
ثم السيد اولهاي (الرئيس) (جيبوتي)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ح) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع) (A/54/442)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/54/98، A/54/175، A/54/358)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-27529

نظرا لغياب السيد اولهاي (جيبوتي)، تولى السيد نيكولسكو (رومانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ح) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع) (A/54/442)

١ - **السيد برمان** (منظمة العمل الدولية): قال أن ارتفاع النمو السكاني، لاسيما في البلدان النامية، أدى إلى زيادات كبيرة في العمالة المعروضة، ولكن نظرا لعدم حدوث زيادة متناسبة في فرص العمل، هناك أعداد كبيرة من الأفراد الذين ليس لهم وسيلة لكسب العيش، مما أدى إلى نتائج اجتماعية مدمرة. وأضاف أن منظمة العمل الدولية قامت بدور نشط في صياغة صكوك واتفاقيات لحماية المجموعات الضعيفة، ومنها النساء والأطفال والعمال المهاجرين، وذلك في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢ - ومضى يقول إن اعتماد إطار لحقوق الإنسان فيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتفق مع معايير حقوق الإنسان التي تعمل بها المنظمة، بما في ذلك حقوق العمال الأساسية. وأضاف أن المنظمة تسعى إلى إدماج شواغل الجنسين في السياسات والبرامج، وأن عمل المنظمة المعني بالسكان والتنمية يشمل أيضا وضع برامج تستهدف مجموعات محددة، مثل الشباب والمرأة، ومشاريع ترمي إلى تعزيز فرص العمل. وبيَّن أن المنظمة قد اضطلعت أيضا بأنشطة الدعوة لضمان إدراك الحكومات وأرباب العمل والمنظمات العمالية لأهمية عنصر السكان في سياسات وبرامج التنمية وصلته بالعمل.

٣ - واستطرد قائلاً أن المنظمة هي الوكالة الرائدة في دراسة مواضيعية للعمالة ولتغيير الهيكل العمري في القرن الحادي والعشرين، وهي جزء من برنامج مشترك بين الوكالات للمساعدة التقنية. وأوضح أن منشورات حديثة لمنظمة العمل الدولية عن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعمل تناولت الإطار التشريعي والتنظيمي، وممارسات المشاريع التجارية وتضمنت توصيات باستراتيجيات عملية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وموقع العمل، وأن عددا من حلقات العمل بشأن هذا الموضوع قد عقدت بمشاركة الهيئات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية.

٤ - **السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي): قال إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين قد أعادت تأكيد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بالقاهرة وأثبتت الاهتمام المتزايد الذي تحظى به البرامترات السكانية لأغراض التنمية. وأضاف أنه طولب بتكثيف العمل فيما يتعلق بمسائل تشمل الحد من معدل وفيات الأطفال والأمهات وزيادة فرص الوصول إلى التعليم المدرسي. وذكر أن الدورة الاستثنائية أعادت أيضا تأكيد وجود نُهج مختلفة لتناول مسألة السكان. وأعرب عن قلق وفده إزاء عدم كفاية الموارد الداخلية والخارجية المتاحة لدعم البرامج والتدابير التي تتخذها الحكومات، وقال إن مسألة كيفية قيام الحكومات بتنفيذ برنامج العمل في غياب

الدعم الدولي ذي الصلة مسألة غير واضحة. وليس من الواضح كذلك إذا كان تطور علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن يحل محل المساعدة الرسمية المحددة وكيف يمكن أن يتم ذلك. ولاحظ انه لا ينبغي استعمال التدابير المتخذة للتحكم في نمو السكان كشرط لمنح المساعدة في مجالات حاسمة أخرى للنمو والتنمية.

٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمؤشرات المستهدفة، التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية والرامية إلى مكافحة الأمية بين النساء والفتيات، وتخفيض معدل وفيات الأمهات والحد من خطر تعرض الشباب لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض الأخرى. وقال أن الاتحاد الروسي يرحب أيضا بالتوصيات المتعلقة بالمسنين وبضرورة اتخاذ إجراءات حازمة لوقف انتشار الإيدز والأمراض الأخرى المنقولة بالاتصال الجنسي، وبأعمال حقوق المرأة والطفل، وكذلك بالتوصيات الواضحة المتصلة بالمشاكل السكانية المحددة التي ازدادت حدة في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك، الاتحاد الروسي. وشدد على أهمية تشجيع نظم محسنة لجمع البيانات السكانية، لاسيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦ - وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات محددة بشأن التوصيات المتعلقة بالدعم الدولي المقدم للبلدان التي تعاني من جراء الأزمة المالية الأخيرة والبلدان التي لديها مشاكل ناجمة عن تدفقات كبيرة من اللاجئين. وقال إن الاتحاد الروسي على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى المهتمة بالأمر في إعداد مشروع قرار في الدورة الحالية لدفع تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية.

٧ - **السيد ابريها** (اثيوبيا): قال أن عملية استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أوضحت بشكل كاف الحاجة إلى شراكة دولية معززة، غير أن البلدان النامية تبذل جهودا متضافرة لتعبئة الموارد المالية من أجل الأنشطة السكانية، بينما لم تقم البلدان المتقدمة النمو بجهد كاف للوفاء بالتزاماتها حتى الآن. وأضاف أن النقص الشديد في الموارد المالية يظل أحد العقبات الأساسية التي تعترض سبيل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وأن إثيوبيا تناشد شركاءها أن يضاعفوا جهودهم لتعبئة الأموال، وتؤكد أن المجتمع الدولي عليه أن يوفر المساعدة المالية والتقنية اللازمة لدعم البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، وأن يعالج أزمة الديون في البلدان النامية من خلال آلية أكثر كفاءة وأفضل تنسيقا.

٨ - ومضى يقول أن اثيوبيا ثالث بلد في أفريقيا من حيث عدد السكان، وأن الشواغل السكانية لها أولوية عالية في خطتها الإنمائية، وأضاف أن مساواة المرأة مسألة بارزة في جميع السياسات والبرامج. ولاحظ أن اثيوبيا تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية في المجال الواسع للصحة وتنظيم الأسرة، وأن أمامها تحديات خطيرة في هذا المجال رغم أوجه التحسن في استعمال وسائل منع الحمل ومعدلات الخصوبة. وذلك لعدم وجود عدد كاف من الموظفين المدربين في مجال السكان والمجالات ذات الصلة، وغياب القدرات التقنية الوطنية اللازمة لإقامة العلاقة بين السكان والتنمية؛ وعدم وجود الأدوات المهنجية المطلوبة لإدماج قضايا المرأة بصورة كاملة في عملية تخطيط التنمية. وأكد أن أهم عقبة في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في السياسة السكانية الوطنية لاتيوبيا هي ضيق الموارد.

٩ - واستطرد قائلا إن البلدان عليها أن تعيد تكريس جهودها لتنفيذ برنامج العمل لأن التنفيذ الكامل للبرنامج سيزيد الأمل في تحقيق الرخاء والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وهي على أبواب الألفية الجديدة.

١٠ - **السيد شيمومورا** (اليابان): قال أن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة قد بينت أن هناك، حاليا، إدراكا عالميا لأهمية قضايا السكان وضرورة معالجتها بصورة منسقة. وأضاف ان قبول فكرة ضرورة الأخذ بنهج متعدد التخصصات يمثل طفرة في تفكير المجتمع الدولي. وأن فكرة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية تحظى اليوم بالقبول على نطاق أوسع من وقت عقد المؤتمر.

١١ - ولاحظ أنه، مع أهمية تعبئة الإرادة السياسية لإعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في القاهرة، فإنه لم تجر مناقشة كافية لكيفية تحقيق الأهداف المحددة، ورصد التقدم وتقييمه. وأضاف أنه يلزم أن تعكف جميع البلدان، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية على المتابعة، وهي مسعى قد يتطلب أساليب مختلفة للتنفيذ والرصد والتقييم تراعي التقاليد الثقافية والسياسية والدينية المحلية. فضلا عن المشاركة النشطة من السكان المحليين.

١٢ - وأشار إلى أن اليابان كانت أكبر المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام ١٩٨٦، وأنها عملت على تخصيص مبلغ ٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الأنشطة المتصلة بالسكان وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وأنها تجاوزت هذا المبلغ، بالفعل قبل نهاية عام ١٩٩٨. وأكد أن اليابان ستواصل منح أولوية عالية لقضايا السكان وأنها عازمة على مواصلة القيام بدور نشط في التعاون مع غيرها من البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بقضايا السكان والتنمية.

١٣ - **السيد روبرتسون** (نيوزيلندا): تكلم باسم استراليا وكندا أيضا، فقال أن الرسالة الأساسية لمؤتمر القاهرة - والتي تعززت في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة - هي أن قضايا السكان هي قضايا التنمية، وأن خطة القاهرة يجب أن تعتبر جزءا من الإطار الشامل للتنمية المتصلة والمستدامة. وأعرب عن ترحيبه بما تم في الدورة الاستثنائية من تعزيز شديد للغة المستخدمة في برنامج العمل بالنسبة لحقوق الإنسان ورفاه الإنسان، وكذلك الدعوة لتكثيف الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل، والمعايير الجديدة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، وإمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة، وتخفيض معدل وفيات الأمهات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقضايا الجنسين والتعليم. وأكد أن نيوزيلندا واستراليا وكندا ما زالت ملتزمة بشدة بتنفيذ برنامج العمل، وأنها تحث جميع البلدان على تنفيذ الإجراءات الأساسية التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية.

١٤ - ومضى يقول أنه، بالرغم من نجاح الدورة الاستثنائية، ما زالت هناك تحديات هائلة من حيث توفر الموارد الملائمة وعدم وجود الالتزام والدعم السياسيين على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بالإضافة إلى ما هو شائع من أوجه التفاوت في مجال البيئة وعدم المساواة بين الجنسين. وأضاف أنه لا يمكن التغلب على تلك

العقبات إلا من خلال شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، والحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والقطاع الخاص.

١٥ - وأوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عليه القيام بدور حاسم في مجال السكان والتنمية. وقال أنه حقق نجاحا بصورة خاصة، في العمل في إطار الشراكة، وفي جلب عدد من المشاريع المبتكرة التي ساعدت على وصول منافع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وأضاف أنه يجب أن يتلقى الصندوق دعما متصلا بوصفه الوكالة الرائدة في تنفيذ برنامج العمل والوكالة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تضطلع بكامل نطاق أنشطة السكان والصحة الإنجابية المدرجة في البرنامج.

١٦ - **السيد هولوبوف** (اوكرانيا): قال أن وفده يؤيد تماما نتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بتدابير تخفيض معدلات وفيات الأمهات والوضع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض الأخرى، وتنظيم موجات تدفق المهاجرين وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية. وأضاف أن وفده يرحب أيضا بالتشديد على الصلة القائمة بين السكان والنمو الاقتصادي والبيئة، من جهة، والحاجة الملحة إلى وضع سياسات وبرامج للتصدي لأسباب الهجرة الدولية والداخلية والتحضر وما ينتج عن ذلك من حالات النزوح، من جهة أخرى.

١٧ - وذكر أن اوكرانيا تعاني من عدة اتجاهات سلبية في تنميتها الاجتماعية والسكانية، شأنها شأن البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال أن أشد الأخطار التي تواجهها الصحة في دولة اوكرانيا ناجمة عن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزيادة الملحوظة في الأمراض التناسلية، ومنها الإلتهابات التي تصيب الأطفال حديثي الولادة. وأضاف أن هذه العوامل، إلى جانب عواقب كارثة تشيرنوبيل قد أدت إلى تخفيض سكان اوكرانيا بنحو ٢ مليون نسمة خلال السنوات الخمس السابقة.

١٨ - وأكد أن اوكرانيا قد اتخذت تدابير ليصبح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جزءا لا يتجزأ من سياستها الاجتماعية والإنمائية، وذلك إدراكا منها أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف المؤتمر تقع على عاتق الحكومات. وأعرب عن ترحيب اوكرانيا الخاص بالزيارة التي قامت بها مؤخرا المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ذلك أن الصندوق حقق تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج العمل، بالرغم من عدم توفر الموارد المالية، وأضاف أنه يشارك الوفود الأخرى في قلقها إزاء استمرار التضاؤل الخطير للموارد الأساسية للصندوق.

١٩ - **السيد فان شالكويك** (جنوب افريقيا): أعرب عن ترحيبه بنتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، وقال أن برنامج عمل القاهرة له أهمية خاصة بالنسبة لبلده نظرا لانتشار المعاناة والتهميش الذي أصابه على مدى فترة تزيد عن أربعة عقود. وأضاف أن الجهود التي تبذلها حكومته من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعبها قد عرقلها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحالات الإجهاض غير المأمون، والحمل بين المراهقات، وأنه لولا المساعدة الدولية وإرشادات برنامج العمل لوجدت الحكومة صعوبات

أكبر في التصدي لهذه المشاكل. وقال أن البلد بدأ يدمج برنامج العمل في خطته الوطنية للتنمية الاجتماعية، في السنوات الخمس الأخيرة.

٢٠ - وأكد أن وفده يدرك أن نتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين ربما أفضل ما كان يمكن تحقيقه وان كان يفضل لو اتسمت مقترحات مواصلة تنفيذ برنامج العمل بطابع استشرافي وعملي المنحى بدرجة أكبر. ولاحظ مع القلق التضاؤل المستمر في المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكد أن التخفيض المتصل لمستويات دعم المانحين يهدد بمحو المكاسب التي حققها الصندوق. وأعرب عن أسفه لملاحظة أن سبعة من أهم المانحين الـ ١٥ للصندوق قد خفضوا مساهمتهم في عام ١٩٩٨، بينما زاد خمسة آخرين مساهمتهم زيادة هامشية أو قدموا مساهمة بنفس المستوى السابق. وبذل ثلاثة آخرين فقط جهودا جادة لزيادة مساهمتهم. وفي الختام، قال ان وفده يحث الحكومات المانحة، بشدة، على زيادة مساهمتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل المساعدة على تحقيق مقاصد واهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢١ - **السيد لي شيجيان** (الصين): لاحظ أن عدد سكان العالم بلغ ٦ بليون في الآونة الأخيرة، وأنه ينبغي أن يعتبر ذلك حدثا فاصلا في التنمية البشرية وإنذارا بضرورة العمل بعزم أكبر لوقف سرعة نمو السكان. وقال أنه ينبغي أن تعمل البلدان المتقدمة النمو والنامية معا على حل مشكلة السكان.

٢٢ - ومضى يقول أنه بالرغم من إحراز المجتمع الدولي والحكومات الوطنية تقدم في تنفيذ برنامج العمل، ما زال هناك كثيرين لا يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبرامج السكان قد خُفضت بدرجة شديدة. ولذلك فإن وفده يناشد جميع البلدان أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القاهرة وأن تراعي العلاقة الموجودة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد والبيئة، في جميع الأوقات.

٢٣ - ولاحظ أن الصين لديها أكبر عدد من السكان بين بلدان العالم ولذلك فهي تعتبر تنظيم الأسرة والتحكم في النمو السكاني من الأمور الحيوية. وأضاف أنه على الرغم من أنها نجحت في تخفيض معدل المواليد بدرجة كبيرة خلال السنوات الثلاثين الماضية، فانها ما زالت تواجه ضغوط هائلة من ناحية السكان التي سترتبط مستقبلا بمشاكل الشيوخة والعمل والهيكل الديموغرافي والهجرة. وبناء على ذلك، وضعت عددا من الصكوك والخطط للتصدي لهذه المشكلة في القرن الحادي والعشرين، وهي تتطلع إلى تعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي، وإلى تقديم مساهمتها في تحقيق الاستقرار في سكان العالم وفي دعم السلام والتنمية.

٢٤ - **السيد زاري زار** (جمهورية ايران الإسلامية): قال أن برنامج عمل القاهرة قد أقام صلة عضوية بين السكان والتنمية وأن استعراض الخمس سنوات لتنفيذه قد أثبت قدرة الأمم المتحدة في مجال التوصل إلى توافق عالمي في الآراء من خلال المناقشة المفتوحة والواضحة والشاملة.

٢٥ - وواصل حديثه قائلا أن البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية من أجل السكان تشير إلى أن البلدان النامية أحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق الأهداف المحددة في القاهرة، غير أن هذا لا ينطبق على المساعدة الدولية. وأضاف أن التمويل المقدم من المانحين من أجل الأنشطة السكانية أصابه الركود وقصر عن الاحتياجات لعام ٢٠٠٠. وأن نجاح تنفيذ الإجراءات والنتائج الأساسية لعملية استعراض مؤتمر القاهرة يتوقف على النجاح في تعبئة الموارد.

٢٦ - واستطرد قائلا أن حكومته تضع استراتيجيتها للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على أساس سن التشريعات الملائمة، وزيادة وعي الجمهور وتوفير الخدمات اللازمة، لاسيما الخدمات الموجهة نحو الشباب من المتزوجين. وأضاف أن التزام الحكومة بالاستراتيجية، إلى جانب تعزيز النظام الوطني للرعاية الصحية الأولية، قد أدى إلى تخفيض حاد في معدل المواليد الخام، مع تخفيض كبير في معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات. وأوضح أنه تم تمديد نظام الرعاية الصحية وخدمات الصحة الإنجابية لتشمل نحو ٢ مليون من اللاجئين الموجودين في البلد، وذلك رغم القيود المالية الشديدة. وأنه يلزم مع ذلك، الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي من أجل استدامة هذه الخدمات. ولاحظ أن تمكين المرأة من السياسات الحكومية الأخرى التي ساهمت بشكل ملحوظ في نجاح السياسات السكانية. وأكد أن إشراك المرأة في قطاع الصحة يمثل جانبا هاما من دورها النشط والمتزايد على الساحة الوطنية. وفي الختام، شدد على أن صوغ السياسات السكانية واعتمادها وتنفيذها في إيران، بما صادفته من نجاح ثابت، يؤكد توافق الدين مع السياسات السكانية وتنظيم الأسرة، مما يتضمن دروس نظرية وعملية هامة للبلدان النامية الأخرى.

٢٧ - **السيد شامي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): لاحظ أن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة كانت من أنجح دوراتها، واسترعى الانتباه إلى الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام.

٢٨ - **السيدة صادق** (المديرة التنفيذية، صندوق الأمم المتحدة للسكان): أكدت الدعوة الموجهة من عدة وفود إلى توفير موارد ملائمة للأنشطة السكانية. وقالت أن البيانات التي أدلت بها وفود المانحين الرئيسيين للأنشطة السكانية، والتي مؤداها أنهم سيعيدوا الأموال إلى ما كانت عليه، تدعو إلى التشجيع. وقالت أن موظفيها القليلي العدد والعاملين بتفان سيضاعفون جهودهم من أجل تنفيذ تلك الأنشطة.

٢٩ - **تولى الرئيس، السيد اولهاي (جيبوتي)، رئاسة الجلسة.**

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/54/98، 175 و 358)

٣٠ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/54/358)، وقال أن الغرض منه هو الانتقال بالمناقشة إلى ما يتجاوز نطاق المفاهيم وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على إدارة عملية العولمة من خلال الصكوك المتاحة.

٣١ - ومضى يقول أن أهم تحديين تطرحهما العولمة هما تحقيق الاتساق في وضع السياسات والتوجيه المؤسسي. إذ أنه لا يوجد، حاليا آلية لتحقيق توافق السياسات بين البلدان التي تتأثر بالإجراءات التي يتخذها كل منها على صعيد الاقتصاد الكبير، على سبيل المثال، أو لتنظيم أوجه التفاعل بين مجالات السياسة، مثل المالية والتجارة. وأضاف أن الإجراءات عبر الوطنية أصبحت سائدة بدرجة متزايدة في ميادين مثل المالية والإعلام وتنقل الأشخاص، وذلك بالنسبة لمجال التوجيه المؤسسي. وأن التحدي يتمثل هنا في تقرير ما إذا كانت تلزم آلية للتصدي لهذه الإجراءات على الصعيد الوطني أو عبر الحدود الوطنية.

٣٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن مداولات اللجنة يجب أن تعزز إدراكا عالميا لظاهرة العولمة كمسألة ذات أولوية، ذلك أن أوجه تفهم هذه الظاهرة تتفاوت بدرجة كبيرة. وأضاف أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية يجب معالجتها، أولا، يجب التسليم بأن العولمة مدفوعة بالتغييرات المذهلة التي حدثت مؤخرا في تكنولوجيا المعلومات والصناعات القائمة على المعرفة. وقال أن اللجنة تناولت هذا المجال سابقا، كمسألة تقنية بينما هي، في الواقع، أكثر من ذلك كثيرا، وأنه ينبغي إقرار اختصاصات تناولها على المستوى الحكومي الدولي. ثانيا، إن الذي يدفع العولمة لا يتمثل في التدفقات الرأسمالية الرسمية، بل في أسواق رأس المال الخاص؛ ويجب أن يكون وضع القواعد وتنمية المؤسسات المحيطة بهذه التدفقات جزءا هاما من عمل الأمم المتحدة. ثالثا، إن القوة الدافعة للعولمة هي توسيع التجارة والشركات عبر الوطنية وعولمة الإنتاج. وأنه يجب التوصل إلى إجابات للتساؤلات التي تثيرها هذه العمليات على الصعيد العالمي.

٣٣ - ختاما، لاحظ أن هناك مجالين رئيسيين يثيران القلق: ويتصل أحدهما بالاعتقاد أن ليس هناك نظاما للرقابة على هذه العملية، ويتمثل الآخر في أن العولمة لا تؤثر على جميع البلدان بدرجة متساوية. وقال أن الإجابة على هذين الشاغلين يجب أن تتمثل في تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتنمية أسواق رأس المال، والتجارة. وأن التحدي الماثل أمام اللجنة الثانية هو توفير هيكل للمناقشات التي تجري حول هذه المسائل البالغة الأهمية.

٣٤ - **السيد انسانيلي** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العولمة تواصل السيطرة على الاقتصاد العالمي، وتغذيها الثورة التكنولوجية وتزايد التحرر في التجارة والمالية مما أدى بهذه العملية إلى تحويل العالم إلى سوق عالمية وحيدة. وأضاف ان آثار هذه العملية تمتد إلى الحياة اليومية للناس في كل مكان، وإن كانت قد ولدت شعورا بالعجز وفقدان السيطرة على الأمور لدى كثيرين. ولذلك كانت نتائجها مختلطة جدا حتى الآن، فقد جنت أغلب البلدان النامية فوائد قليلة، وتكبدت في الواقع خسائر هامة.

٣٥ - ولاحظ أن ضعف البلدان بدرجات متفاوتة أمام هذه العملية قد أصبح واضحا، وبالتالي، فان أية استراتيجية لإدارة العولمة عليها أن تستجيب للاحتياجات والظروف المحددة لكل بلد. وذكر على وجه الخصوص، أنه يلزم آليات سلامة لحماية أضعف القطاعات في المجتمع. فقصور المؤسسات الدولية الموجودة عن معالجة أوجه النقص الكامنة في نظام الاقتصاد العالمي قد أدى إلى مطالب لإصلاح الهيكل المالي الدولي أو إعادة تصميمه.

وقال أن البلدان النامية ستواصل إصرارها على القيام بدور أكبر في صنع القرار، لأنها تعاني بشكل غير متناسب بصورة عامة، نتيجة للصدمات المعاكسة في الاقتصاد العالمي.

٣٦ - ومضى يقول أن التكامل يجب أن يتم بسرعة تستهدف السماح للبلدان النامية بمقاومة انطلاق التنافس في السوق والاستفادة من العولمة وتحرير التجارة بشكل سلس ومستقر. وأضاف أن هناك حاجة ملحة إلى تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات والقيادة. وأن السياسات الوطنية يجب أن تجمع بين التدابير الجريئة لجذب الاستثمارات والتجارة والتدابير الدفاعية للاحتراس من القوى الغالبة للسوق المفتوحة. وأضاف أنه سيلزم وضع أشكال جديدة من شراكات التنمية فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣٧ - ومن جهة الفوائد، ذكر أن العولمة والإعتماد المتبادل قد وفرا دينامية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب. وقال أن هناك عملية هامة توازت مع العولمة وهي توسيع االتكامل وتعميقه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأن هذه الترتيبات تمثل عاملا مخففا مستحبا لقوى السوق العالمية وتتيح للبلدان أن تـُجمـّع مواردها وتنمـّي قدراتها الإنتاجية.

٣٨ - وأكد أن الأمم المتحدة عليها القيام بدور حاسم في تعزيز التوصل إلى فهم للعولمة والاستجابة لها. وقال أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام جديرة بالدراسة. وأن فكرة إنشاء فرقة عمل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإيجاد طرق وسبل لتحقيق اتساق السياسات وتدابير بناء القدرات المؤسسية التي تربط نتائج المؤتمرات الدولية باستعراضات الخمس سنوات التي أجريت بالفعل، فكرة لها أهمية خاصة. وأضاف أن اقتراح إجراء حوار بين المجلس ومنظمة التجارة العالمية يأتي في الوقت المناسب أيضا. وأعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للجهود الرامية إلى تعزيز الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق والمتمثلة في تقديم التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بدور وفعالية الوكالات المتخصصة فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣٩ - واختتم حديثه قائلا أن تعبئة المجتمع الدولي للعزم على العمل معا، على نحو وثيق، من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة بروح التعاون والشراكة، أمر ذو أهمية حاسمة. وأن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستتابع المناقشات عن كثب لملاحظة كيف تجتمع البلدان المتقدمة النمو والنامية من أجل استغلال العولمة لصالح جميع البلدان وليس لصالح حفنة مختارة منها، في الاقتصاد العالمي.

٤٠ - **السيدة راسي** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى ايسلندا - فقالت إن العولمة تمثل فرصا وتحديات في آن واحد، ذلك أنها عملية متعددة الجوانب، لها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية وثقافية. وأضافت أن الإطار الفعال للإدارة العالمية يتطلب منظورا جديدا يعتمد على اتخاذ نهج أكثر شمولا واتساقا وتنسيقا للتعامل مع الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

وأكدت أنه ينبغي أيضا الاهتمام بالعدالة وبزيادة الإنصاف في توزيع منافع العولمة على الصعيدين الوطني والدولي.

٤١ - وتابعت حديثها قائلة أنه لا يمكن أن تترك مسؤولية تشكيل العولمة لقوى السوق وحدها. فهناك، في الوقت الحالي، حاجة إلى اتخاذ تدابير سياسية، مصاحبة للعولمة وموجّهة لها من أجل نشر منافعها على نطاق أوسع، وذلك أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن تشمل تلك التدابير آليات فعالة للمفاوضات العالمية، وإدماج اعتبارات التنمية المستدامة في جميع عمليات إقرار السياسات، وتحقيق مزيد من الاتساق في سياسات التجارة والاستثمارات والسياسات البيئية والاجتماعية وغيرها من السياسات. ولاحظت أنه ينبغي أيضا الاهتمام، بصورة خاصة، بمشكلة القضاء على الفقر، وللحيلولة دون مواصلة تهميش البلدان النامية. بل إن قدرة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على استغلال القوى النافعة في العولمة لأغراض القضاء على الفقر يجب أن تكون أهم معيار لأي استجابة وطنية وعالمية للعولمة.

٤٢ - وفيما يتصل بالمستوى الوطني، قالت أنه يلزم إيجاد القدرة على التكيف والاستجابة بصورة ملائمة للضغوط المفروضة من أجل التغيير والفرص المتاحة لحدوثه، فضلا عن وجود سياسات مستقرة ومستدامة للاقتصاد الكبير، للاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها العولمة. وأن التعاون والتكامل الإقليميين أمران حيويان في هذا الصدد. وأكدت أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق الدول نفسها، وأن دعم المجتمع الدولي يعتبر تكميليا فقط، وإن كان لا غنى عنه في الظروف الراهنة. وأضافت أن تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، يعتبر أحد التحديات الرئيسية، وأن الاقتصاد العالمي المتكامل يتيح أفضل الفرص للقيام بذلك.

٤٣ - ولاحظت أن الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا كشفت عن هشاشة النظام المالي، وقالت ان التزام الشفافية والممارسات الأفضل في المجال المالي، مع تطوير الهياكل الاجتماعية لإدارة التغيير ستساعد ضحايا تلك الأزمات في الأجل الطويل. ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يقوم به كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي في وضع وتحسين المبادئ والممارسات الجيدة في السياسات الاجتماعية. وفيما يتصل بالتجارة والتنمية، ذكرت أن الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية، في إطار منظمة التجارة الدولية، يجب أن تكون شاملة وأن تؤدي إلى تقدم في عملية تحرير التجارة، وتعزز إطار الأداء لنظام التجارة المتعدد الأطراف وتضمن مراعاة المصالح والشواغل الخاصة للبلدان النامية. وبينت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد أيضا العملية الجارية الرامية إلى تعزيز وإصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل المساهمة في منع الأزمات وإدارتها. وأن مؤسسات بريتون وودز يجب أن تكون المنتدى المركزي للمناقشات التي تجري بشأن النظام المالي الدولي.

٤٤ - واستطردت قائلة إن تحديات الإدارة العالمية تشمل التوازن بين الدولة والجهات الفاعلة الأخرى، العامة والخاصة، وأنه لا بد من إجراء حوار أوثق فيما بين البلدان ومع القطاع الخاص، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والقطاعات الأخرى في المجتمع المدني. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود الجارية في القطاع الخاص لاعتماد مدونات لقواعد السلوك تؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٤٥ - وأوضحت أن تكثيف التعاون الدولي يزيد من أهمية الدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية. وأن هذا التعاون يجب أن يراعي المزايا المقارنة وضرورة إقامة الشراكات مع مؤسسات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأكدت أنه لا بد من مشاركة البلدان في شبكة المعلومات العالمية الناشئة كيما تستفيد من العولمة. وأن الأمم المتحدة عليها القيام بدور هام في مساعدة البلدان النامية على تعزيز أساس الموارد البشرية فيها للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات العالمية، التي ستصبح عاملا حاسما في عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل.

٤٦ - **السيد اوسي-دانكا** (غانا): قال إن من المهم أن تعاد دراسة البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة على ضوء الترابط وكذلك ما تنطوي عليه من توسيع نطاق المشاركة في الحوار، بغية تركيز الاهتمام العالمي على أهم الاتجاهات الحاسمة والمحدّدة في التنمية العالمية.

٤٧ - ومضى يقول أنه يبدو أن الاهتمام تركز على دور الجوانب المالية للعولمة، بصورة كاملة، بغض النظر عن العوامل الأخرى، وخاصة التجارة والصلات المتبادلة بين المالية والتجارة والتنمية، ربما بسبب الدور الذي قامت به أموال التغطية في الاضطراب المالي الذي أصاب آسيا. وأضاف أن العامل المشترك في الدراسات والتقارير المختلفة التي تناولت العولمة والاتجاهات الجديدة في واشنطن، هو ما اتسم به التركيز المتكامل على التنمية من طابع ملح لم يسبق له مثيل. بيد أنه لم يرد ذكر مدى الإلحاح في أن تقوم الأمم المتحدة بإقرار وتأكيد قيادتها في هذه العملية. فقد كانت الأمم المتحدة الهيئة الوحيدة التي لها سلطة قيادة عملية إعادة تشكيل الهيكل المالي الدولي وكفالة نظام أكثر قوة واستقرارا ومشاركة. وهي أيضا مهيئة لتصميم شبكة متسقة للإدارة العالمية تربط ما بين المالية والتجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، أعرب عن مشاركته في الرأي الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة إلى استجابات شاملة ومتسقة في السياسات الخاصة بالعولمة.

٤٨ - وأكد أن ضمان النهوض بأهداف الإنصاف والقضاء على الفقر وتعزيز أمن الإنسان مسؤولية الحكومات والقوى الاجتماعية الأخرى. وقال أن المشاكل الناجمة عن العولمة الاقتصادية قد كشفت عن أوجه قصور الدولة الحديثة والمؤسسات الدولية سواء في إدارة الأنشطة في أسواق العولمة أو في منع النتائج غير المرغوب فيها أو معالجتها بمسؤولية أكبر من الناحية الاجتماعية، عند حدوثها. وبالتالي، يلزم وجود إدارة قوية وفعالة حتى تتاح للحكومات الفرصة لإدارة نتائج العولمة في الداخل.

٤٩ - وبالمثل، يلزم وجود إدارة قوية وفعالة على الصعيد الدولي لتناول جوانب العولمة التي تظل خارجة عن سيطرة الحكومات الوطنية، وضمان أن مجموع الإجراءات الحكومية شاملة بالقدر الذي يتفق مع مطالب العولمة من حيث السياسة. وفي هذا الصدد، يجب أن توفر الأمم المتحدة المحفل اللازم لتحديد مسؤوليات البلدان النامية، والبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف، كل على حدة، في مجال الإدارة. فالإدارة الفعالة تقتضي تحقيق التوازن بين تنفيذ المسؤوليات الوطنية والعالمية؛ مع توسيع نطاق أوجه التفاهم التي كانت موجودة، على ما يبدو، بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بشأن التنمية.

٥٠ - وفي الختام قال انه في حالة عدم قبول المجتمع الدولي لضرورة دعم الدول حول العالم لكي تصبح وحدات فعالة في الإدارة العالمية وليس ضحايا للعولمة، فإن بلايين من الناس سيدفعون الثمن بالفقر والغربة، بل إن الأمم المتحدة نفسها ستصبح هامشية.

٥١ - **السيد اورتيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال أن من أهم العناصر التي يجب وضعها في الاعتبار عند مناقشة كيفية تكيف الأمم المتحدة للعولمة مع مواصلة الوفاء بغايتها المتمثلة في تعزيز التنمية هو أن الآثار المترتبة على العولمة ليست مفهومة بصورة كاملة، حتى الآن.

٥٢ - ومضى يقول إنه، لذلك، يجب وضع عدة أشياء في الاعتبار، أولها، الحاجة إلى المرونة والاستعداد للتكيف. فقد جرت مناقشات كثيرة حول الحاجة إلى هياكل وتصميمات جديدة؛ وينبغي التركيز، في الواقع، على تقييم النظم الموجودة وإعادة تقييمها عند تطورها. والمسألة الثانية التي يجب عدم إغفالها وجود ثوابت ينبغي مواصلة التشديد عليها، وهي الصحة والتعليم والهياكل الأساسية، فيلزم الأخذ بنهج شامل، متكامل ومتسق إزاء إقرار السياسات مع التشديد على العلاقات المتبادلة الموجودة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والمسألة الثالثة هي أنه يجب مراعاة الزيادة الأسية في توفر المعلومات وكذلك أوجه الغبن المتزايد في إمكانية الوصول إلى تلك المعلومات. فالوصول إلى المعلومات والمعرفة الناتجة عن ذلك كانت أهم السبل التي مكنت الأفراد والحكومات من الاستفادة من الفرص ودفع عنها الأثر السلبي للعولمة. وأكد أن المجتمع الدولي عليه أن يعمل على تحسين سبل الوصول إلى المعلومات في جميع أنحاء العالم النامي وكفالة الشفافية التامة لتلك المعلومات. وبيَّن أن التحديد الواضح للأولويات فيما يتصل بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والتمسك بهذه الأولويات من أساليب التعامل مع انفجار المعلومات وتدفقها المستمر.

٥٣ - وذكر أن وفده يرى أن الأمم المتحدة يجب أن تركز الاهتمام على الأساسيات، وهي الصحة والتعليم والهياكل الأساسية، خاصة، في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها. فتستطيع المنظمة أن تساعد البلدان في وضع إطار لتنمية المهارات الأساسية ودعمها، حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. ولاحظ في هذا السياق أنه لا يمكن المغالاة في التشديد على ضرورة تنمية الموارد البشرية بصورة مستمرة. وقال إن التعليم الأساسي مسألة جوهرية بالنسبة للأفراد والجماعات للاتصال بالنظام المتطور. فالتعليم والتدريب المستمران طيلة حياة الفرد أمران لا بد منهما في عالم يتسم بالتغيير المستمر والتقادم المخطط. وأكد أن الأمم المتحدة يلزمها أن تأخذ بالمرونة في استجاباتها، مما ينطوي على استعداد للتخلي عن نهج المعاملات العادية، عند الاقتضاء، والنظر في التغير، على الأقل. ختاماً، لاحظ ان المنظمة توفر محفلاً لمناقشة القضايا ذات الأهمية في العمل نحو أهداف مشتركة للتنمية. فالاتصالات السريعة والدقيقة من الأمور الأساسية في عالم تنقل فيه أحداث بلد أو منطقة إلى جميع أنحاء العالم، في نفس اللحظة. ولا يقل أهمية عن ذلك أن توجد القدرة على نقل نتائج المناقشات والمداولات الجارية في نيويورك إلى صانعي القرارات في عاصمة كل دولة.

٥٤ - **السيد ايساكوف** (الاتحاد الروسي): قال أن العولمة ظاهرة موضوعية تقدم فرصا جديدة للتنمية وتنطوي، في نفس الوقت على مخاطر. وأضاف أنه، من أجل التعامل مع هذه المخاطر، يلزم وضع استراتيجية موحدة

لكفاءة الإدارة، وتكييف الاقتصادات الوطنية لظروف العولمة وضمان استفادة جميع البلدان من منافعها، بصورة عادلة، من أجل ضمان النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن الاعتماد المتبادل المتزايد بين الاقتصادات الوطنية نتيجة للزيادة الدينامية لحركة السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود والتبادل المكثف للمعلومات والتكنولوجيات، قد أدى إلى تغييرات محورية في مجالات مثل الإنتاج والمواصلات والاستثمار الأجنبي والمال.

٥٥ - ومضى يقول أنه في حين أن العولمة قد ولّدت تطوراً هائلاً في تكنولوجيات المعلومات وأنها أحد القوى الدافعة للنمو الكبير في التجارة والاستثمارات العالمية في الآونة الأخيرة، فهي أيضا محفوفة بأخطار عديدة. فالانفتاح المتزايد لبعض الاقتصادات جعلها أشد ضعفاً أمام الآثار الخارجية المعاكسة وشجع على انتشار المشاكل الاقتصادية المحلية إلى مناطق أخرى في العالم، كما أوضحته الأزمة المالية الأخيرة في آسيا. وأضاف أن البطء النسبي في النو الاقتصادي وانخفاض التنافس في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والموارد البشرية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد أوجدت صعوبات إضافية في عملية التكيف للعولمة. وأكد في هذا الصدد، أنه يلزم تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لصالح الاستقرار والقدرة على التنبؤ والنمو الاقتصادي العالمي. وذلك من أجل الإدارة الفعالة لعملية العولمة. وأن أهم عمل في هذا السياق يتمثل في دعم قدرة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى العاكفة على القضايا المعقدة للتجارة والمال والتنمية. واختتم بقوله أنه يجب النظر في مشاكل العولمة بشكل يتسم بالشفافية ويشرك عددا كبيرا من البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف، ودوائر الأعمال التجارية، والمجتمع الأكاديمي، والجمهور العام.

٥٦ - **السيد كيم هاك-سو** (جمهورية كوريا): قال أن العولمة ليست خيارا بل انها واقع. وأن الأزمة المالية الآسيوية قد أثارت شواغل مشروعة، بينما وجدت عدة بلدان نامية أنها مهمشة في النظام العالمي. وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/54/358) قد أصاب في الإعراب عن إثنين من التحديات التي تطرحها العولمة: عدم اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وأوجه القصور في مجال التوجيه. وقال أن الأمم المتحدة عليها أن تواصل القيام بدور حفاز في صوغ استجابات متسقة من حيث السياسات لتحديات العولمة وأن تعزز شراكتها مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية.

٥٧ - ومضى يقول أن المنظمة يجب أن تعطي أولوية مستمرة لمساعدة البلدان النامية على التكيف للفرص الجديدة الناشئة عن العولمة مع التركيز على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفده باختيار تكنولوجيا المعلومات كموضوع للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٠.

٥٨ - واستطرد قائلاً أن حرية حركة السلع والأفراد ستؤدي إلى زيادة الرخاء وتكميل الأطر التعاونية في مجالات كثيرة، وإن كانت العولمة دون ضوابط ستؤدي إلى توحيد أنماط الاستهلاك والإنتاج والقيم الثقافية.

ولذلك يجب تعزيز وتبسيط اللجان الاقتصادية الاقليمية من أجل تقييم تشعبات العولمة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لكل منطقة.

٥٩ - وشدد على أهمية إقامة شراكة عالمية حقيقية تشمل جميع أصحاب المصالح في المجتمع وتوفر بيئة مستقرة من خلال الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. ورحب بدعوة الأمين العام إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وقال أنه يرى أن البيان المشترك الصادر عن الأمين العام ورئيس الغرفة التجارية الدولية في تموز/ يوليه ١٩٩٩، خطوة مشجعة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

٦٠ - **السيد دي مورا** (البرازيل): قال أن العولمة كانت نتيجة تطورات غير عادية في نظم الاتصالات ترجع إلى الستينات، وأنه من الصعب الوصول إلى تفاهم مشترك لطبيعة تلك العملية ونطاقها وما يترتب عليها من آثار ولما ينبغي أن نفعله حيالها. وأضاف أن ظهور سوق عالمية قد أثر تأثيرا إيجابيا على النمو والإنتاجية في بعض البلدان بينما أدى أيضا إلى توسيع أوجه التفاوت على الصعيدين الوطني والدولي. ولاحظ كذلك أن الأطر المؤسسية والتنظيمية لم تتكيف بعد للحقائق الجديدة وأن هناك حاجة إلى تعاون متعدد الأطراف، مع وضع في الاعتبار التفاعلات الموجودة بين التجارة والمال والاقتصاد الكبير ودمجها في الاهتمامات الاجتماعية.

٦١ - ولاحظ أن توسع التفاوت وتزايد خطر عدم الاستقرار المالي من أهم المشاكل التي يواجهها العالم. وأن الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محفلان مناسبان، بشكل فريد، لإجراء مناقشة شاملة تستهدف تحقيق المنافع المحتملة للعولمة بالنسبة للجميع. وأعرب عن ترحيب وفده بالحوار مع مؤسسات بريتون وودز، في هذا الصدد.

٦٢ - **السيد حق** (باكستان): قال أن مؤيدي العولمة يدعون أنها دواء يعالج جميع المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية وأن الجميع سيحصل على جزء من الغنيمة الاقتصادية في نهاية المطاف، ولكن الذين تركتهم هذه العملية أفقر مما كانوا لا يشاركونهم في هذا التفاؤل. فواقع الأمر أن الاقتصاد العالمي غير شامل إذ تتركز تدفقات التجارة والاستثمارات والمال أساسا، في الكتل المتقدمة النمو، وليس هناك تحويلا للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

٦٣ - ومضى يقول أن العولمة هي أحدث أشكال الاستعمار الاقتصادي؛ وانها تتيح كفاءة استغلال البلدان الضعيفة باسم الأسواق الحرة وتسمح للرأسمالية عبر الوطنية بالانطلاق دون ضوابط في العالم النامي، أحيانا، بالتواطؤ مع النخبة الثرية في تلك البلدان الفقيرة، أو بمشاركتها النشطة. وأضاف أن المجموعات الضخمة للعمالة الرخيصة في البلدان النامية تستغل؛ وتعالج أسعار السلع الأساسية من أجل ضمان العرض المستمر للمواد الخام الرخيصة؛ وتفتح أسواق البلدان النامية باسم تحرير التجارة بينما تحد البلدان المتقدمة النمو من إمكانيات الوصول إلى أسواقها من خلال حيل مختلفة. وأكد أن الأسواق المالية الدولية وحركة رأس المال السريعة تستنزف الموارد المالية في الاقتصادات الناشئة حديثاً عن طريق المضاربة بالعملات، وتستمر تحويلات ضخمة للموارد من الاقتصادات النامية إلى الاقتصادات المتقدمة النمو دون رابط.

٦٤ - ومما له دلالة خاصة أن المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي أهم تعبير مباشر عن التضامن الدولي لأغراض التنمية، تواصل انخفاضها، ويتركز الاستثمار المباشر في العالم المتقدم النمو وعدد صغير من البلدان النامية. فقد أُقر تماما أنه لا بديل لتمويل التنمية، ولكن أفعال البلدان المتقدمة النمو أكثر بلاغة من ألفاظها فيما يتصل بدعم قضية التنمية.

٦٥ - ولاحظ أن أنصار العولمة يتحدثون عن الاعتماد المتبادل للأمم، والتقاسم في اقتصاداتها والتشارك في مصالحها. ولكن البلدان المتقدمة النمو لا تعتمد على العالم النامي، في الواقع؛ والشركات الغربية لديها ممتلكات هامة في البلدان النامية، وترأس الدول المتقدمة النمو الهيئات العالمية. أما البلدان النامية، فهي تعتمد على أسواق خارجية وصادرات محدودة، وهي تحت رحمة المؤسسات المالية الدولية؛ وتعاني من الآثار السلبية للعولمة دون أن يكون لها دور فعلي في تحديد قواعد اللعبة، وقد وقعت نداءاتها المتكررة بتوجيه الاقتصاد العالمي بشكل ديموقراطي على آذان صماء.

٦٦ - وأكد أن حجة عدم وجود بديل للعولمة هي تبرير يخدم أغراض أنصارها ويسمح لهم بتجريد البلدان الفقيرة من مواردها. فالدفع إلى العولمة يعد انتصارا لرأس المال على العمل؛ وقد تدخلت البلدان المتقدمة النمو نيابة عن شركاتها عبر الوطنية لضمان سلاسة أعمال تلك الشركات في البلدان المضيفة، وكانت استثمارات تلك الشركات مشروطة بمنح حصانات محددة لأنشطتها، مما يرخص لها بالعمل دون خضوع للنظم الاقتصادية للبلدان المضيفة.

٦٧ - ومما له دلالة أكبر، إن ديناميات العولمة تزودت من النمو الهائل في الأسواق المالية وكذلك من الدفعة نحو تحرير الحسابات الرأسمالية، ولكن البلدان المتقدمة النمو لم تطبق هذه المبادئ على أسواقها. فقد أُغلقت مجالات كبيرة ذات أهمية للتصدير أمام البلدان النامية، أو تمت حمايتها عن طريق أموال الدعم أو بوسائل أخرى. فلا يمكن أن توجد ساحة متساوية للنشاط بين الاقتصادات القوية والاقتصادات الضعيفة دون وجود تدابير تنظيمية دولية للرقابة على السياسات الجشعة للاعبين الأقوى. ومن المؤسف، مع ذلك أن التدابير المعتمدة تعمل لغير صالح الاقتصادات الضعيفة والمعرضة للخطر، وليس للبلدان النامية سوى دور صغير في إقرار السياسات في الاجتماعات التجارية الدولية.

٦٨ - واختتم حديثه قائلاً إن العولمة هي، بذلك، أداة يستعملها الأقوياء لسلب الاقتصادات الهاشة في بلدان الجنوب، في محاولة شبه سافرة لايجاد سيطرة غربية جديدة، جذورها السلطة المطلقة لرأس المال واحتكار التكنولوجيا.

٦٩ - **السيد مالهوترا** (الهند): قال أن العولمة يجب أن تؤدي إلى تعزيز التجارة والتدفقات المالية وكذلك إلى تحسين نوعية الحياة، حتى تكون مجدية على الصعيد الوطني. فمن المهم أن نُقيِّم أثر العولمة على كل من البلدان النامية، مع وضع في الاعتبار اختلافات القدرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمناطق المختلفة، وتجنب وضع جداول زمنية شاملة للتحرير.

٧٠ - وتابع حديثه قائلاً إن التحرير المتعجل غير الحكيم قد أدى إلى بطالة واسعة النطاق وإلى انهيار النظم الاجتماعية في الاقتصادات النامية، التي كانت غير مستعدة للمناقشة وللأثر المباشر للتحسينات التكنولوجية. وأضاف أن إعادة تدريب القوة العاملة، والاستثمار في البحوث، وتطوير الهياكل الأساسية والتوسع في الزراعة والصناعات الزراعية، تعد أمورا حاسمة، حتى تزود البلدان النامية بما يلزم لإدارة تحديات العولمة.

٧١ - وذكر أن الأزمة المالية الأخيرة في جنوب شرق آسيا قد كشفت عدة أوجه عميقة لعدم التوازن الهيكلي في أسلوب تشكيل العولمة والتحرير للاقتصاد العالمي. فقد ارتأى كثيرون أن أزمة الديون في أوائل الثمانينات تثبت تماما أن الاستراتيجيات الداخلية المنحى وسياسات التدخل لا يمكن أن تنزع البلدان النامية من أعماق الفقر والتخلف. وقد ظن البعض أن تحرير التجارة سيكفل أفضل تخصيص للموارد وفقاً للمزايا المقارنة، ويضمن حصيلة الصادرات اللازمة، ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سيقوم، بدوره، بتشجيع تراكم رأس المال المحلي، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. غير أن الأزمة المالية الأخيرة محت عقودا من النمو الاقتصادي ومن النجاح في استئصال الفقر في ذات البلدان النامية التي كانت أنجح من غيرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، فقد كان للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تكبدتها تلك البلدان، أصداء في العالم النامي بأكمله، حيث انخفض النمو من ٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ولكن متى تم احتواء هذه الأزمة، تحولت الشواغل المشروعة حول عيوب العولمة في الأجل الطويل إلى لا مبالاة ليس لها مبرر.

٧٢ - وأوضح أن هناك مجموعة من المشاكل الهيكلية التي يجب التصدي لها حتى تستجيب العولمة لاحتياجات الأغلبية العظمى للبلدان النامية. فاختلالات ميزان المدفوعات تظل شديدة للغاية في البلدان النامية التي كانت اقتصاداتها تعتمد على التمويل الخارجي من أجل تحقيق معدل النمو اللازم للتصدي لمشاكل الفقر والتخلف. ولم تعد الخسائر الناتجة عن معدلات التبادل التجاري مقصورة على صادرات السلع الأساسية لأن أسعار السلع المصنعة التي تصدرها البلدان النامية انخفضت أيضا. وقد زاد تحرير تدفقات رأس المال من سوء الحالة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العملات وإلى عدم الاستقرار وإلى تقويض أداء التجارة.

٧٣ - ولاحظ أن الاهتمام المبالغ فيه الذي أُولي للتوسع السريع في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في أوائل التسعينات قد أخفى أن هذه الطفرة كانت مجرد عودة إلى المعدلات السائدة في الفترة ١٩٨٢-١٩٧٥، أي ٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. وأضاف أن هذه التدفقات تركزت في نفس المجموعة الصغيرة المؤلفة من ٢٠ سوقا ناشئا، كما كان الحال في الماضي. وأن دراسة حديثة تشير إلى أن الزيادات الكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التسعينات كانت أساسا تعبيرا عن عمليات الضم والاستيعاب وليس عن استثمارات منتجة جديدة.

٧٤ - وأكد أن العولمة قد أبرزت مدى اعتماد النجاح الاقتصادي على سرعة اكتساب المهارات والاستغلال الفعّال للمعلومات والتكنولوجيا. وأضاف أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ يبين أن عددا كبيرا من البلدان النامية تفتقر إلى الهياكل الأساسية والقدرات الأخرى اللازمة للاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات. وذكر كذلك أن المجتمع الدولي عليه أن يدرس استمرار صلاحية أُطر حماية الملكية الفكرية بما يكفل التوازن بين

الحقوق المشروعة للملاك والمبتكرين في الحصول على عائد مضمون ومناسب لاستثماراتهم والفائدة الأكبر التي تعود على المجتمع من التدفقات الواسعة غير المقيدة للمعلومات. ومن دواعي السخرية أن يحصل الدعم المخصص للبحث والتطوير في البلدان المتقدمة النمو على حماية كبيرة، بينما لم يشجع تقديم الدعم للقطاعات الأخرى.

٧٥ - واختتم قائلا أن الدول الأعضاء أمامها فرصة تاريخية لإقامة ساحة عادلة، وليست متساوية، تستطيع فيها جميع البلدان التزود بما يلزمها من معدات لتشارك في السباق العالمي لأغراض التنمية والرخاء، في عشية الألفية الجديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥